

قرار رقم (١٢٦) لسنة ٢٠١٦

بتاريخ ١٤ / ٩ / ٢٠١٦

باعتقاد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق
التأمين الخاص للعاملين بشركة التماسح لبناء السفن

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في
مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية.

وعلى قرار الهيئة المصرية العامة للتأمين رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٠ بقبول تسجيل
صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة التماسح لبناء السفن برقم (١٢١).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية غير العادية للصندوق المنعقدة في ٢٩/٩/٢٠١٥
بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.

وعلى محضر اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة
وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٥٨٨) لسنة ٢٠١٥

بجلستها المنعقدة بتاريخ ١/١٢/٢٠١٥ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق
المذكور.

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة
٢٠١٦/٢/٤.

قرر

مادة (١) : يستبدل بنص المادة (الثالثة/٣/أ) من الباب الثاني (الاشتراكات وشروط العضوية) والبند
(٣/٧) من الباب الثالث (المزايا) النصين التاليين :-



الباب الثاني : (الاشتراكات وشروط العضوية)

المادة الثالثة :

٣- أجر الاشتراك :

أ- الأجر الأساسي الشهري وفقاً لجداول الأجر بالجهة في ٢٠١١/٧/١ ويثبت بقيمته في هذا التاريخ ولا يعتد بأية إضافات أخرى على هذا الأجر أيّاً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالي للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الثالث : (المزايا)

تصرف المزايا التأمينية الآتية في الأحوال التالية :

٧- قواعد عامة في صرف المزايا :

٣- في حالة الخروج الجماعي أيّاً كان سببه مثل حالات المعاش المبكر أو الانسحابات أو الاستقالات الجماعية:-

يتعين على الصندوق عدم صرف أية مستحقات لهؤلاء الأعضاء إلا بناءً على دراسة يعدها الصندوق وتعتمدها الهيئة ، ويلتزم الصندوق خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب بإعداد الدراسة المشار إليها وإرسالها للهيئة .

مادة (٢) : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

شريف سامي

رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦